إن دراسة آليات المراجعة الدستورية في الوطن العربي و انعكاساتها تجعلنا نخلص إلى النتائج التالية : 1-أن أي تعديل دستوري مهما كان شكله أو مضمونه لا يمكن أن يحدث أثره المرجو في ظل العلاقات غير السلمية بين القوى السياسية و الاجتماعية القائمة، أو في ظل هيمنة الدولة القائمة بأجهزتها المختلفة على مجمل الحياة السياسية و الثقافية و الإيديولوجية. 2-إن التحول نحو دولة القانون و بالتالي نحو الشرعية الدستورية لا يتم فقط بمجرد تعديل هيكلي شكلي. و بناءا على هذا نقترح ما يلي : 1- لابد من إجراء إصلاح هيكلي في الدولة ينصب على إعادة تنظيم اختصاصات و مركز أن يكون التعديل -المؤسسة البرلمانية و تدعيمها و تخليصها من هيمنة السلطة التنفيذية مجسدة في رئيس الجمهورية. 2 الدستوري مترجما لانشغالات و توجهات المرحلة الجديدة و بالتالي منسجما مع تطور الدولة. و أن يكون محددا لقواعد نظام سياسي واضح المعالم يضبط المسؤوليات، و يراعي مبدأ الفصل بين السلطات، كما يضع حدا لتداخل صلاحيات المؤسسات، يضمن حقوق و حريات الأفراد و ينهى الخلط بين النظام البرلماني و الرئاسي. 3-التمكين لمبدأ الشعب الالتزام بثلاث -4 .مصدر كل سلطة، فهو يختارها يراقبها و يحاسبها و يعزلها ضمن قواعد الدستور الهادئة و السليمة مبادئ سامية و هي: احترام إرادة الشعب، احترام مبدأ سيادة القانون و التداول الديمقراطي على السلطة. و لن يكون ذلك إلا بتكريس دولة المؤسسات المبنية على سيادة القانون و الفصل بين السلطات الثلاث